

Distr.: General
29 August 2014
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٢٥٥ المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية الانتقال السياسي في اليمن، تمشيا مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، بما في ذلك الاجتماع الذي عقده مؤخرًا الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني في ١١ آب/أغسطس؛ وبرنامج الإصلاح الاقتصادي. ويؤيد مجلس الأمن الرئيس عبد ربه منصور هادي فيما يبذله من جهود لمعالجة شواغل جميع الأطراف ضمن إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ويحث السلطات اليمنية على التعجيل بعملية الإصلاحات، بما فيها إصلاح الجيش والقطاع الأمني.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف في اليمن على الالتزام بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ اللجوء إلى أعمال العنف لتحقيق مآرب سياسية، والامتناع عن الاستفزازات، والامتناع التام للقرارات ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، يدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السياسي.

"ويلاحظ أعضاء مجلس الأمن بقلق أن الحوثيين وأطرافا أخرى يواصلون إذكاء نار الصراع في شمال اليمن في محاولة لعرقلة عملية الانتقال السياسي. ويشير مجلس الأمن إلى أن القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) تضمن تدابير جزاءات محددة الهدف ضد الجهات الضالعة في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن



أو القائمة على دعم تلك الأعمال، أفرادا كانت أم كيانات. ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للجهود التي يبذلها فريق الخبراء في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذه التدابير، ولا سيما الحوادث التي تقوض عملية الانتقال السياسي.

” ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في اليمن في ضوء الأعمال التي نفذها الحوثيون بزعماء عبد الملك الحوثي ومن يدعمونهم لتقويض عملية الانتقال السياسي والأمن في اليمن. ومن ضمن هذه الأعمال تصعيد حملة الحوثيين لإسقاط الحكومة وإقامة مخيمات في صنعاء وحولها والسعي للحلول محل سلطة الدولة بإقامة نقاط تفتيش على الطرق الاستراتيجية المؤدية إلى صنعاء، بالإضافة إلى القتال الجاري في الجوف. ويدعو مجلس الأمن جميع الجماعات المسلحة إلى الامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم هذا الوضع المش أصلا.

” ويدين مجلس الأمن أعمال قوات الحوثيين بقيادة عبد الله يحيى الحكيم (أبو علي الحكيم)، التي اجتاحت عمران، بما في ذلك مقر لواء الجيش اليمني في ٨ تموز/يوليه.

ويدعو مجلس الأمن الحوثيين إلى:

- (أ) سحب قواتهم من عمران وإعادةهما إلى سيطرة الحكومة اليمنية؛
- (ب) وقف جميع أعمال القتال المسلح ضد الحكومة اليمنية في الجوف؛
- (ج) إزالة المعسكرات وتفكيك نقاط التفتيش التي أقاموها في صنعاء وحولها.

” ويدين مجلس الأمن تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يمولها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ويعرب عن عزمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك ما ينطبق من أحكام قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني، وفي هذا الصدد عن طريق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنشأة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، ويعيد تأكيد استعداده، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على مزيد من الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات الذين لم يقطعوا جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به.

” ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى وضع مشروع أولي للدستور يُعرض على السلطات الوطنية لاستعراضه في الوقت المناسب، من أجل تنظيم استفتاء شعبي على الدستور دون تأخير لا مبرر له.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة، وفقا للمعايير الدولية، في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، تمشيا مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ. ويشير مجلس الأمن إلى ما أورده في قراره ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن التعجيل باعتماد قانون للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

”ويلاحظ مجلس الأمن التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الجسيمة التي يواجهها اليمن، والتي ما زال كثير من اليمنيين بسببها في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويؤكد من جديد الحاجة إلى التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية التي تشكل جزءا ضروريا من مساعي تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ومكافحة الفقر والاستجابة بصورة مستدامة للآثار الإنسانية المزممة الناجمة عن الأزمة. ويشجع حكومة اليمن على التعجيل بتنفيذ خططها الرامية إلى تحسين الرعاية الاجتماعية، كما يحث المجتمع الدولي على دعم خطة الاستجابة الإنسانية التي ما زالت تعاني من نقص التمويل. ويحث المجلس أيضا جميع الأطراف على تيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ودون عوائق. ويعيد أيضا تأكيد ضرورة عمل جميع الأطراف على كفالة سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون المساعدة، فضلا عن ضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

”ويظل مجلس الأمن يراقب عن كثب الحالة في اليمن ويتابع عن قرب الخطوات التالية نحو تحقيق الانتقال السياسي السلمي. ويرحب المجلس في هذا الصدد بالجهود المستمرة والمنسقة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي و”مجموعة السفراء العشرة“، وبالمساعي الحميدة للأمين العام بما فيها ما يُبذل عن طريق المستشار الخاص جمال بنعمر وعموم السلك الدبلوماسي، وبالاجتماع المقبل لأصدقاء اليمن المقرر عقده في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة الدعم الدولي لعملية الانتقال السياسي في اليمن، بما في ذلك عن طريق الوفاء بما أعلنته الجهات المانحة من التزامات بدعم اليمن“.